البيان الأوّلي
للبعثة الدولية المشتركة للمعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني
لملاحظة الانتخابات الرئاسية في تونس يوم 15 سبتمبر 2019

تونس، 16 سبتمبر 2019

لمحة عامة عن البعثة

يصدر هذا البيان الأوّلي عن البعثة الدولية المشتركة للمعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي لملاحظة الانتخابات الرئاسية في تونس يوم 15 سبتمبر 2019.

ويسعى المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي، من خلال هذا البيان، إلى إظهار اهتمام المجتمع الدولي بعملية الانتقال الديمقراطي المستمرّة في تونس ودعمه لها، وإلى تقييم العملية الانتخابية على نحوٍ دقيق وغير منحاز، فضلاً عن تقديم التوصيات من أجل تحسين الانتخابات التي ستنظّم في البلاد مستقبلاً.

ويستند هذا البيان إلى الملاحظات التي توصّل إليها الملاحظون على المدى الطويل التابعون للبعثة المشتركة والذين توزّعوا على مختلف أنحاء تونس منذ أواخر أوت/أغسطس الماضي.

ضمّت البعثة المشتركة وفداً من 40 ملاحظاً من 14 بلداً من مناطق الشرق الأوسط، وأفريقيا، وآسيا، وأوروبا، وأميركا الشمالية. وقد ترأّس الوفد كلّ من النائبة السابقة في البرلمان عن حزب العمّال الاسكتلندي مارغريت كوران، ورئيس المعهد الجمهوري الدولي الدكتور دانيال توينيغ، ومدير المعهد الديمقراطي الوطني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليسلي كامبل.

لا تهدف البعثة في هذه المرحلة إلى إصدار أيّ نتائج نهائية بشأن انتخابات 15 سبتمبر، سيما وأنّ عملية الفرز الرسمية وإعلان النتائج لم تكن قد اكتملت بحلول منتصف نهار 16 سبتمبر. من المرجّح أن تعقد جولة ثانية للانتخابات الرئاسية؛ كما ويجب أن تعالج الشكاوى المرفوعة وفق ما هو ملائم. بالتالي، فإنّ هذا البيان أوّلي بطبيعته، وستواصل البعثة رصد العملية الانتخابية في الجولة الثانية وتصدر تقاريرها حسب الاقتضاء. لا تهدف البعثة المشتركة لملاحظة الانتخابات إلى التدخّل في العمليات الانتخابية وهي تقرّ بأنّ الكلمة الفصل في تحديد مصداقية الانتخابات وشرعيتها في تونس ستكون في نهاية المطاف للشعب التونسي.

ملخّص الملاحظات

تأتي الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التونسية في 15 سبتمبر بمثابة إنجاز إيجابيّ جديد يعزّز من انتقال البلاد إلى النظام السياسي الديمقراطي الذي ابتدأ بثورة الياسمين عام 2011. وأياً كانت نتيجة هذه الانتخابات، يجب أن يفتخر التونسيون جميعاً بنجاح هذه العملية. إذ أنّ العملية الانتخابية في تونس تتسم بجودةٍ ونزاهةٍ لا مثيل لهما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي تشهد على التزام تونس بعملية التحوّل الديمقراطي. تنافس على الانتخابات الرئاسية 26 مترشحاً في نهاية المطاف – في خطوةٍ تدلّ على أنّ النظام السياسي التونسي لا يزال قوياً – وتميّزت هذه الدورة الانتخابية بأول مناظرات رئاسية متلفزة في العالم العربي شاهدها الملايين.

تعقد الانتخابات على خلفية ازدياد قلق المواطنين إزاء الوضع الاقتصادي وشعورهم بخيبة الأمل تجاه مسار الإصلاح. ولكن رغم شعورهم بالإحباط، عبّر المواطنون عن رغبتهم في اختيار مترشّح قادر على تحسين حياة عامة التونسيين. وقد أتت نسبة المشاركة في الانتخابات مشابهةً للنسبة التي شهدتها الانتخابات الرئاسية الأخيرة عام 2014، ما يبيّن ثقة الناخبين بنزاهة العملية الانتخابية. وقد جرت عملية الاقتراع بهدوء ومهنية وتولّى إدارتها موظّفون مدرّبون تدريباً جيّداً رغم المهلة الضيّقة التي نتجت عن التعجيل في الانتخابات الرئاسية والتي فرضت ضغوطاً هائلةً على الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات، وعلى الأحزاب السياسية وسائر الجهات المعنية بالعملية الانتخابية. كما جرت الانتخابات من دون أيّ حوادث أمنية تذكر.

وفي توقيتٍ مؤسفٍ ومثيرٍ للجدل، تمّ توقيف نبيل القروي، أحد المترشّحين الرئاسيين في 23 أوت/ أغسطس وقضى فترة الحملة محتجزاً رغم أنّ ترشّحه بقي سارياً. كما يخوض السباق الانتخابي أيضاً مترشّح موجود في المنفى خارج الوطن وبقي ترشّحه سارياً أيضاً. ولاحظ الوفد المشترك للمعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي أنّ هذا الوضع قد حرم الناخبين من إمكانية التواصل على نحوٍ ثابتٍ مع المترشّحين رغم أنهما مؤهلان لخوض السباق الانتخابي.

وتشير التقديرات الأولية الصادرة عن السلطات الانتخابية والملاحظين المدنيين إلى معدّل إقبال على الانتخابات (عدد الناخبين الذين حضروا إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم مقارنةً بعدد الناخبين المسجّلين) بلغ ??، وهو معدّل أدنى مقارنةً بالانتخابات الرئاسية لعام 2014. ولكن، بما أنّ عدد الناخبين المسجّلين قد سجّل زيادةً قاربت 1.5 مليون ناخب في العام 2019 مقارنةً بالعام 2014، يمكن القول إنّ العدد الإجمالي للناخبين بقي على حاله تقريباً. مع ذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتشجيع الناخبين على المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة، وفي الجولة الثاني من الانتخابات الرئاسية في حال دعت الحاجة إلى انعقادها. من الجدير بالذكر أنّ اليوم الانتخابي قد تخلّلته مخالفات متفرّقة من غير المرجّح أن تؤثّر على النتيجة الإجمالية لعملية التصويت، ولكن ينبغي دون شك أن تتولّى السلطات المعنية أمر الفصل فيها حرصاً على ضمان الثقة في العملية الانتخابية على المدى الطويل. ومن الأمثلة على ذلك إبقاء بعض مواد الحملة معلّقةً خارج مراكز الاقتراع، كما أنّ عدداً صغيراً من مكاتب الاقتراع لم يفتح أبوابه في الموعد المحدّد، فضلاً عن الصعوبات التي واجهها بعض الناخبين في فهم إجراءات التصويت. كما أفادت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات والملاحظون المخليون ومندوبو المترشحين عن حالات تنظيم نشط للحملات، في مخالفة للقانون.

وفي حال لم يحصل أيّ من المترشّحين على أغلبية الأصوات، تنظّم جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية يتقدّم إليها المترشّحان الحائزان أكبر عدد من الأصوات بالجولة الأولى. ولكن قبل عقد الجولة الثانية، يجب على

السلطات التونسية، والخبراء السياسيين ومنظمات المجتمع المدني النظر في اعتماد بعض الإصلاحات التي تطال حقوق المترشّحين المحتجزين، وتعزّز من توعية الشباب، وتشجّع على اعتماد برامج سياسات تكون أكثر صلةً بالقضايا التي تهمّ المواطنين، وتواصل المناظرات العامة مع المترشّحين. بالإضافة إلى ذلك، نوصي بشدّة بأن تبذل الجهود الإضافية من قبل الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات والمنظمات المدنية الشريكة من أجل تثقيف المواطنين وحثّ الناخبين على المشاركة في عملية التصويت.

ولا يقلّ عن ذلك أهميةً أن يقوم الرئيس التونسي الجديد، بعد استكمال العملية الانتخابية بكليّتها، بإظهار كيف يمكن للديمقراطية أن تحقق تحسّناً في حياة الشعب التونسي. إذ ينبغي للرئيس التونسي المنتخب أن يقدم سريعاً على تحويل شرعيته إلى حوكمة مستجيبة وذات مصداقية من شأنها أن تحسّن من الحالة الاقتصادية، والأوضاع الأمنية وأيّ قضايا أخرى تقلق المواطنين.

السياق المؤدي إلى الانتخابات

تمثّل انتخابات 2019 الرئاسية والتشريعية في تونس الدورة الرابعة من الانتخابات الديمقراطية بعد سقوط نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي الذي دام قرابة الخمسة وعشرين عاماً. وبالرغم من الشعور بالإحباط لدى المواطنين تجاه تعطّل الإصلاحات، وتفشّي الفساد واستمرار الأزمة الاقتصادية، سجّل حوالى سبعة ملايين تونسي أسماءهم للتصويت في الانتخابات هذا العام، وشاركت نسبة ؟؟ منهم في التصويت في الانتخابات الرئاسية يوم الأحد.

وكانت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات قد حدّدت موعد إجراء الانتخابات البرلمانية في السادس من أكتوبر على أن تتبعها الانتخابات الرئاسية يوم 17 نوفمبر. إلاّ أنّ وفاة الرئيس الباجي قائد السبسي في 25 جويلية/يوليو الماضي فرضت على الهيئة تقديم موعد الانتخابات الرئاسية إلى 15 سبتمبر بغية الامتثال للمقتضيات الدستورية. وقد جرت عملية تسليم الصلاحيات التنفيذية إلى الرئيس المؤقت، وتحديد موعد الانتخابات المبكرة من قبل الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات، وإقرار تعديل القانون الانتخابي للوفاء بمهلة الانتخابات الرئاسية بسلاسةٍ ومن دون أيّ تأخير أو جدل يذكر. مع ذلك، فرضت المهلة الضّيقة التي نتجت عن التعجيل في الانتخابات الرئاسية ضغوطاً هائلةً على الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات، والمرشّحين السياسيين، ومنظمات المجتمع المدني، والناخبين، والجهات الأخرى المعنية بالعملية الانتخابية.

في جوان/يونيو 2019، اعتمد البرلمان التونسي، أو ما يعرف بمجلس نوّاب الشعب، تعديلاً على قانون الانتخابات كان لو أقرّ من قبل الرئيس السبسي ليحدّد السقف الانتخابي بـ3% كشرطٍ لضمان التمثيل في البرلمان، ويفرض مجموعةً من المعايير الإقصائية على المرشّحين. وقد أثار هذا التعديل جدلاً كبيراً نظراً إلى إقراره من دون مناقشة برلمانية، والتشكيك في مدى دستورية العديد من أحكامه، والأهمّ من ذلك بسبب توقيت إقراره – أي قبل أسابيع فقط على افتتاح الفترة الرسمية لتسجيل المترشّحين. ومع أنّ الرئيس السبسي لم يوقّع على التعديل، إلاّ أنّ الشك الذي لفّ عملية اعتماده يذكّر بأنّ نزاهة الانتخابات تستند إلى إطارٍ قانوني سليم.

بتاريخ 23 أوت/أغسطس، ألقت قوات الأمن التونسية القبض على المترشّح الرئاسي ورئيس حزب قلب تونس نبيل القروي بتهمة تبييض الأموال والتهرّب الضريبي، على خلفية دعوى رفعتها ضدّه المنظمة غير الحكومية التونسية "أنا يقظ" عام 2016. ويعتبر القروي، وهو صاحب إحدى المحطّات الإعلامية، من أبرز المنافسين

على الرئاسة ويدخل في عداد المترشّحين الذين كانوا سيمنعون من الترشّح لو أنّه تمّ تنفيذ التعديلات المقترحة على القانون الانتخابي. وقد رأى البعض أنّ توقيفه قد تمّ بدوافع سياسية، في حين أعلنت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات أنّ ترشّح القروي للرئاسة يعدّ صالحاً رغم توقيفه. ولكن بما أنّه محتجز، فقد طالب العديد من أصحاب الشأن المعنيين بالانتخابات، بمن فيهم الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات، السلطات أن تضمن أرضيةً عادلةً تكفل للمترشّحين فرصاً متكافئة في تنظيم الحملات.

الإطار القانوني والنظام الانتخابي

يعتبر الإطار القانوني للانتخابات الذي لا يزال على حاله منذ التعديل الذي أجري على قانون الانتخابات عام 2017 سليماً عموماً ومناسباً لتنظيم الانتخابات الرئاسية لعام 2019. إلاّ أنّ وفاة الرئيس الباجي قائد السبسي فرضت إجراء تعديل انتخابي استثنائي قلّص فعلياً من مهل تقديم الشكاوى والطعون لتمكين الرئيس من حلف اليمين ضمن مهلة التسعين يوماً المنصوص عليها في الدستور. غير أنّ المهلة الجديدة لا تضمن، في حال تنظيم جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية، أن يتمكن الرئيس الجديد من حلف اليمين بالموعد المحدّد في 23 أكتوبر. علاوةً على ذلك، ونظراً إلى المهل الزمنية المعجّلة، يثار القلق حيال قدرة مقدّمي الشكاوى على جمع وتقديم الأدلة الكافية وحيال قدرة المحاكم على توفير سبل انتصاف قانونية فعالة.

كما تبقى بعض أوجه القصور المرتبطة بالحملات بلا حلّ أيضاً من قبيل غياب التمييز الواضح بين "الدعاية الانتخابية" المسموح بها و"الإعلان السياسي" المحظور، والاستخدام غير المنظّم للإعلام الاجتماعي في الحملات، والسقف التقييدي للإنفاق. فقد لاحظ عدد من الأحزاب السياسية أنّ حدود الإنفاق متدنية جداً ومن شأنها أن تعرقل عملية تنظيم الحملات على نحوٍ فعال. وأيضاً، أفاد بعض الأحزاب السياسية أنّ فترات الحملات في تونس قصيرة ومن شأنها أن تمنع بعض النشاطات التي ينظر إليها كنشاطات عادية في الأنظمة الديمقراطية الأخرى، كالظهور الإعلامي للمترشّحين وجهود توعية الناخبين.

إدارة الانتخابات

تتولّى إدارة الانتخابات في تونس الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات، وهي هيئة عامة دائمة مكلّفة بضمان إجراء انتخابات ديمقراطية، وحرّة، وتعددية، وتتسم بالنزاهة والشفافية. وتمثّلها الهيئات الفرعية المستقلّة للانتخابات في الدوائر الانتخابية السبع والعشرين الموزّعة في تونس. تؤدي الهيئات الفرعية دوراً فاعلاً في إدارة مختلف مراحل العملية الانتخابية بما في ذلك مراجعة قوائم المترشّحين التشريعيين، ونشر ومراجعة قوائم موظفي مكاتب الاقتراع، والإشراف على أنشطة الحملات، والسماح للملاحظين بالمشاركة في جدولة الأصوات. ومنذ انتخاب نبيل بفّون رئيساً للهيئة في جانفي/يناير 2019، حسّنت الهيئة من اتصالاتها العامة، وأبدت مزيداً من الانفتاح حيال المجتمع المدني، وأشرفت على عملية تسجيل ناجحة للناخبين. ووفقاً لما أدلت به غالبية المعنيين بالشأن الانتخابي، تعمل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وهيئاتها الفرعية على إدارة العمليات بمهنية وهي تتسم بالحياد. كما تمّ التنويه مراراً بحملاتها الناجحة في تشجيع الناخبين للتسجيل إذ لجأت إلى حملة تسجيل متنقلة اتسمت بالفعالية واستهدفت الناخبين الشباب والمقيمين في الأرياف. كما تحدّث المعنيون أيضاً عن المهنية التي اتسمت بها الهيئات الفرعية وسرعة تجاوبها وعبروا عن ثقتهم بأنّ المؤسّسات الحكومية الأخرى المعنية بتنظيم عملية الاقتراع والمحافظة على أمنها، بما في ذلك وزارة التربية، وقوى الأمن والجيش،

ستخصّص الموارد اللازمة لدعم العملية الانتخابية في ظلّ هذه المهلة الزمنية المختصرة. ولكن، على اعتبار أنّ العديد من المناصب العليا لا يزال شاغراً، فإنّ قدرات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قد تعرّضت لضغوط إضافية بسبب الرزنامة الانتخابية التي عجّلتها وفاة الرئيس السبسي، والتداخل في فترات الانتخابات الرئاسية والتشريعية وتنظيم سلسلة من الانتخابات الجزئية في البلديات نتيجة حلّ المجالس البلدية فيها. ولكن رغم المهلة الزمنية الضيّقة، والمراكز الشاغرة ضمن الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات، يبقى أنّ التحضيرات الانتخابية قد تمّت على نحوٍ فعال وضمن المهل المحدّدة.

الأجواء السائدة قبل الانتخابات

تسجيل الناخبين

لكلّ تونسيّ الحق في التصويت، شرط أن يكون اسمه مدرجاً في سجلّ الناخبين وأن يكون قد أتمّ الثامنة عشرة في اليوم السابق للانتخابات. لا يحق لأفراد القوى الأمنية التصويت في الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية.

تعتبر عملية تسجيل الناخبين ناشطةً ومستمرةً. يتعيّن على كلّ مواطن التسجيل طوعياً، إما مباشرةً أو بالوكالة (عن طريق قريب من الدرجة الأولى). في العام 2019، نظّمت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات عملية تسجيل شاملة امتدّت من 10 أفريل/أبريل ولغاية 22 ماي/مايو للانتخابات التشريعية ولغاية 4جويلية/يوليو للانتخابات الرئاسية، ولم يسمح للناخبين من بعد انقضاء هذه الفترة، بإجراء أي تغييرات على بياناتهم. وطُلب إلى الناخبين الذين لم يتسجّلوا بعد تسجيل أسمائهم في أحد مكاتب التسجيل – سواء الثابتة منها أو المتنقّلة. كما نشرت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات مراكز تسجيل متنقّلة استهدفت المجموعات التي لا تلقى نسبة تمثيل كافية في سجلّ الناخبين، وبخاصة النساء، والشباب، والمقيمين في الأرياف. نتيجةً لذلك، أضيف 1,455,898 ناخباً جديداً من مختلف أنحاء البلاد إلى سجلّ الناخبين، وضمّ هذا العدد نسبة 53 بالمئة من النساء، بحيث بلغ إجمالي عدد الناخبين المسجلين للانتخابات الرئاسية المبكرة في 15 سبتمبر 7,074,566 ناخباً منهم حولى 49 بالمئة من النساء.

رصد عملية الاقتراع وملاحظة الانتخابات

عملت مجموعات المجتمع المدني بشكلٍ ناشطٍ على رصد مختلف جوانب العملية الانتخابية بما في ذلك عمليات تسجيل الناخبين والمترشّحين، والحملات الخاصة بالمترشّحين، والإعلام، ومشاركة المرأة، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، ناهيك عن عملية رفع الشكاوى والطعون. وقد أسهمت هذه الجهود بشكلٍ ملموس في ضمان نزاهة العملية الانتخابية. وقد أفادت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات عن منحها أوراق الاعتماد لقرابة 11 ألف ملاحظ، منهم 480 ملاحظاً دولياً، الأمر الذي عكس النسبة العالية من المشاركة من قبل المواطنين والاهتمام الكبير من جانب المجتمع الدولي. وقادت إحدى المجموعات المدنية لملاحظة الانتخابات، مراقبون، عملية ملاحظة قائمةً على العينات أو جدولةً متوازيةً للأصوات من أجل إجراء تحقق مستقلّ من النتائج المعلن عنها من قبل هيئة إدارة الانتخابات.

تسجيل المترشّحين وأجواء الحملات الانتخابية

يحق لكل ناخبة أو ناخب تونسي الجنسية منذ الولادة، دينه الإسلام الترشّح لمنصب رئيس الجمهورية. ويشترط في المترشح يوم تقديم ترشحه أن يكون بالغًا من العمر خمسًا وثلاثين سنة على الأقل، وإذا كان حاملًا لجنسية غير الجنسية التونسية فإنه يقدم ضمن ملف ترشحه تعهدًا بالتخلي عن الجنسية الأخرى عند التصريح بانتخابه رئيسًا. ويجب أن تتمّ تزكية المترشّح للانتخابات الرئاسية من عشرة نواب من مجلس نواب الشعب، أو من أربعين من رؤساء مجالس الجماعات المحلية المنتخبة أو من عشرة آلاف من الناخبين المرسّمين والموزّعين على الأقلّ على عشرة دوائر انتخابية على أن لا يقلّ عددهم عن خمسمائة ناخب بكل دائرة منها. وفي نهاية المطاف، من بين 97 ترشيحاً لرئاسة الجمهورية كانت قد تلقّتها الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات، تمّ تسجيل 26 مترشّحاً منهم امرأتان فيما تمّ رفض 71 طلباً للترشّح.

انطلقت فترة الحملة في 2 سبتمبر واستمرّت لغاية 13 سبتمبر. وينصّ القانون الانتخابي على فترة صمت انتخابي تبدأ قبل 24 ساعة من افتتاح صناديق الاقتراع وتنتهي بإغلاقها. وعلى اعتبار أنّ فترة الحملة الخاصة بالانتخابات التشريعية تبدأ قبل 22 يوماً من موعد الاقتراع، فقد أدّت الرزنامة المعدّلة إلى حدوث تداخل بين فترة الصمت الانتخابي للانتخابات الرئاسية المبكرة (14 و15 سبتمبر) وتاريخ بدء حملة الانتخابات التشريعية المزمع عقدها في 6 أكتوبر (14 سبتمبر). ولم يسمح للمترشّحين الرئاسيين الذين يخوضون الانتخابات التشريعية أيضاً ببدء حملاتهم قبل اختتام الانتخابات الرئاسية.

تولّت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات تدريب ونشر ما يقارب 1500 فرداً لملاحظة الحملات، وقد حذّرت المسؤولين الحكوميين من مغبّة استخدام الموارد الإدارية لصالح الأحزاب. وقد سبق لها أن أفادت عن ارتكاب أكثر من 1000 مخالفة للقانون الانتخابي، بما في ذلك مزاولة نشاطات غير مسموح بها في إطار الحملات الانتخابية، وإتلاف للملصقات، وتعليق الملصقات في مواقع غير مسموح بها. ووفق ما أفادت التقارير، لم يلتزم المترشّحون برزمامة الأنشطة المتعلّقة بالحملة في جميع الأوقات أو أنهم قدّموا تفاصيل اتصال مغلوطة، الأمر الذي منع الهيئات الفرعية للهيئة المستقلة للانتخابات في الدوائر من الاتصال بهم لإبلاغهم ما إذا كانت النشاطات مسموحاً بها أم لا. بالإضافة إلى ذلك، فقد أفادت الهيئات عن تسجيل خطابات الكراهية، وانخراط القاصرين في الحملات وقد أحالت هذه الحالات إلى النائب العام للقيام بما يلزم بشأنها. سجّل الملاحظون المحلّيون أيضاً وقوع حالات من العنف المرتبطة بالحملات. إلا أنّ هذه الحوادث اقتصرت على المضايقة اللفظية بحق الملاحظين، والصحافيين، والناخبين من قبل القائمين بأنشطة الحملات رغم وقوع عدد من الاعتداءات الجسدية التي تعرّض لها الناخبون، والملاحظون، والصحافيون، والمرشّحون.

اعتمد المترشّحون عدة طرق للتواصل مع الناخبين ضمن هذه المهلة الزمنية الضيّقة، تضمّنت المهرجانات الانتخابية، والطواف من دار إلى دار أو الزيارات إلى الأحياء، والعروض المتنقّلة مع الباصات المخصّصة للحملات، والملصقات واللوحات الإعلانية في الأماكن المخصّصة لذلك، فضلاً عن الخيم الخاصة بالحملات ومشاركة الناشطين من الأحزاب في توعية الناخبين. وقد أفاد المترشّحون والقيّمون على حملاتهم عن استخدام مكثّف لموقع فايسبوك في التواصل مع العامة، والإعلان عن البرامج الانتخابية، وتنظيم الحملات للقاءات والمناسبات، ونشر آخر الأخبار والآراء المتعلّقة بالقضايا ذات الصلة. ولكن، طرحت بعض المخاوف لكون العديد من النشاطات لم تدرج على نحوٍ ملائم في تقارير الإنفاق. بالإضافة إلى ذلك، فقد شكّل نشر الأخبار المزيّفة وخطابات الكراهية أحد الشواغل البارزة بما أنّ مواقع التواصل الاجتماعي لا تخضع لتنظيم ملائم. وتجدر الإشارة إلى أنّ الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات لم تنشر بعد النتائج الكاملة لجهود الرصد التي قامت بها.

ركّزت الرسائل الأساسية للحملات على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وعلى البطالة، وإجراءات مكافحة الإرهاب، ومكانة تونس على المستوى الدولي. واقترح المترشّحون تغيير شكل توزيع السلطات مشيرين إلى الانقسام السياسي العالي المستوى داخل البرلمان، الأمر الذي يجعل من الصعب إقرار التشاريع التي تشتدّ الحاجة إليها. تحقيقاً لهذه الغاية، وصل الأمر بالمترشّحين إلى المطالبة بإصلاح الدستور على نحوٍ يجعل من تونس "جمهورية رئاسية."

بشكلٍ عام، تمتع المترشّحون بحرية تنظيم الحملات، إلاّ أنّ توقيف واحتجاز أحد أبرز المتنافسين قبل فترة الحملة طرح مخاوف حيال تكافؤ الفرص وفق ما هو مكرّس في القانون الانتخابي. وقد تمّ رفض طلب نبيل القروي بأن يتم الإفراج عنه ومُنِع من إجراء أي مقابلات إعلامية، الأمر الذي حال دون تنظيمه لحملته الانتخابية على قدم المساواة مع المترشّحين الآخرين.

تمويل الحملات

يحظّر حظراً باتاً تمويل الحملات من قبل الشركات ومن مصادر أجنبية، في حين يسمح بالتمويل الذاتي ومن مصادر خاصة (عن طريق أشخاص طبيعيين). كما تمنع الأحزاب السياسية من تمويل حملات مترشّحيها الرئاسيين، ويحدّد سقف الإنفاق على الحملة بحوالى 600 ألف دولار أميركي للجولة الأولى، و350 ألف دولار أميركي للجولة الثانية.

تندرج عملية رصد الامتثال لقواعد تمويل الحملات ضمن صلاحيات كلّ من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ودائرة المحاسبات. وتمارس الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات بوجهٍ خاص صلاحيات هامة في هذا المجال نظراً إلى الحق الممنوح لها بأن تعلن الإلغاء الجزئي أو التامّ للنتائج إذ ما ثبت أنّ مخالفة مقتضيات تنظيم الحملات الانتخابية وتمويلها قد أثّرت على نتائج الانتخابات بشكلٍ حاسم. أما العقوبات الانتخابية والمالية والجزائية المتوافقة مع المخالفات فمحدّدة في القانون الانتخابي وفي القرارات ذات الصلة الصادرة عن الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات. وقد قامت الهيئة بنشر أكثر من 1500 ملاحظ لتقييم تكاليف أنشطة الحملات ولم تصدر بعد التقارير الكاملة حول النتائج التي تمّ التوصّل إليها.

البيئة الإعلامية

ينعم التونسيون ببيئة إعلامية تعدّدية، يتنافس فيها عدد من المنابر الإعلامية على تقديم مروحة واسعة من الآراء السياسية. ولكن مع ذلك، تطرح المخاوف في هذا المجال إزاء تحلّي هذه الوسائط بما يكفي من المهنية، ومن الجودة في تقديم التقارير، وعدم الانحياز.

وكانت الهيئة العليا المستقلّة للاتصال السمعي والبصري قد أصدرت قراراً مشتركاً مع الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات في 21 أوت/أغسطس بشأن الحملات الانتخابية في وسائل الإعلام. تطرّق القرار إلى مواضيع عدة منها حظر استخدام القنوات الإعلامية من قبل أصحابها أو مساهميها من أجل تنظيم حملات مباشرة أو غير مباشرة لصالح مترشّحين أو ضدّ خصومهم. وقد أجرت الهيئة العليا المستقلّة للاتصال السمعي والبصري عملية رصد شاملة لوسائط الإعلام، ورغم أنّها لم تعلن عن نتائجها الكاملة بعد إلاّ أنّها أصدرت عدداً من

الغرامات بحق وسائل إعلام تبيّن أنّها تبثّ إعلانات سياسية لصالح المترشّحين. علاوةً على ذلك، حذّرت المترشّحين من الظهور عبر قنوات تعمل بلا رخص تحت طائلة اعتبار هذا الظهور بمثابة عمل مخالف للقانون الانتخابي.

المناظرات الرئاسية

للمرّة الأولى في تونس والمنطقة، تمّت دعوة المترشّحين للمشاركة في مناظراتٍ متلفزة مباشرة نظّمتها محطة التلفزة التونسية "الوطنية"، بالاشتراك مع الهيئة العليا المستقلّة للاتصال السمعي والبصري، والهيئة العليا المستقلّة للانتخابات، وبدعمٍ من منظمة "مناظرة" غير الحكومية. بثّت المناظرات عبر 11 قناة تلفزيونية وحوالى العشرين محطة إذاعية. ووفقاً للقرار الصادر عن الهيئة العليا المستقلّة للاتصال السمعي والبصري، والهيئة العليا المستقلّة للانتخابات بشأن تنظيم الإعلام، تمّ توزيع المترشّحين على ثلاث مجموعات باستخدام نظام القرعة، باستثناء المرشحين الثلاثة عن الكتل البرلمانية الرئيسية (يوسف الشاهد، وعبد الفتاح مورو، ومحسن مرزوق) الذين تسنّى لهم اختيار تاريخ مشاركتهم. وقد رأى المشاركون الآخرون الأمر غير عادل ومخالف لأفضل الممارسات في مجال المناظرات الدولية في ما يتعلق بالشفافية والمساواة حيث تعيّن تواريخ المشاركة لجميع المترشّحين بشكلٍ عشوائي.

وقد جرت المناظرات الثلاث، والتي دامت كلّ منها مدة ساعتين ونصف الساعة، في أيام 7 و8 و9 سبتمبر. وقد غاب عنها نبيل القروي لكونه محتجزاً، كما غاب مترشّح آخر هو سليم الرياحي الموجود في المنفى. وقد شرحت السلطات أنّ السماح له بالمشاركة عن بعد سيمنعها من أن تضمن امتثاله للقواعد نفسها المفروضة على المترشّحين الموجودين داخل الاستديو.

المنظور الجنساني والإدماج الاجتماعي

أبدت تونس التزاماً أكبر بتحسين شمولية العملية الانتخابية، لا سيما بالنسبة إلى المجموعات المهمّشة عادةً بما فيها النساء، والشباب، وأفراد المجتمعات الريفية وغير الملمّين بالقراءة والكتابة، والأشخاص من ذوي الإعاقة. تمثّل النساء نصف الناخبين المسجّلين (49 بالمئة) كما يشكّلن نسبة 54 بالمئة من الناخبين الجدد الذين سجّلوا بياناتهم للتصويت في العام 2019. مع ذلك، لطالما كانت المرأة التونسية تشارك في الانتخابات بمعدّلٍ أدنى من الرجل، إن كناخبة، أو كمترشّحة، أو كمندوبة أحزاب، وحتى كموظفة في الانتخابات وكملاحظة للعملية الانتخابية. تعتبر معدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة أدنى في أوساط النساء، لا سيما في المناطق الريفية، وهو أمر من شأنه أن يعيق من وصول المرأة إلى المعلومات المرتبطة بالعملية الانتخابية. كما أنّ التوقعات التي يفرضها المجتمع والعقبات الثقافية تقف بدورها كحواجز في وجه مشاركة المرأة في الحياة السياسية كناخبة. من جهةٍ أخرى، إنّ أعمال العنف والترهيب التي تتعرّض لها النساء الناشطات في السياسة، وإن لم تكن هذه الممارسة منتشرةً إلى حدّ كبير، تؤثّر بشكلٍ سلبي على مشاركة المرأة في الانتخابات كمترشّحة ومسؤولة منتخبة، كما تعيق من قدرتها على الوصول إلى المناصب القيادية داخل الأحزاب السياسية وفي هيئات إدارة الانتخابات. لم تصل أي امرأة في تونس حتى هذا اليوم إلى سدّة الرئاسة أو إلى منصب رئاسة الوزراء. ولم تخض السباق الرئاسي في هذه الانتخابات إلا امرأتان من أصل 26 مترشّحاً، ولم يقرّر أيّ من الأحزاب السياسية الكبرى تقديم مترشّحة امرأة.

يعبّر الشباب التونسيون منذ العام 2011 عن استيائهم المتزايد من السياسة، الأمر الذي يترجم على الواقع بنسبة مشاركة متدنية من قبل العنصر الشبابي في الدورات الانتخابية الأخيرة. ولكن، شهدت مستويات تسجيل الناخبين الشباب ارتفاعاً هذه السنة إذ أنّ نسبة الثلثين من الناخبين الجدد الذين تسجّلوا للإدلاء بأصواتهم في هذه الانتخابات هم من الشباب. كما يشكّل الشباب نسبةً كبيرةً من المسؤولين عن مكاتب الاقتراع، وفقاً لموظفي الحملات ومندوبي الأحزاب.

في العام 2019، اعتمدت هيئة إدارة الانتخابات حزمةً من الإجراءات لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مكاتب الاقتراع، وتسهيل عملية إدلائهم بأصواتهم من دون مساعدة، كما طوّرت قنواتٍ جديدةً للتواصل معهم وإعلامهم بشأن العملية الانتخابية. فترجمت مقاطع الفيديو بلغة الإشارات، وتضمّنت ترجمةً على الشاشة باللغة العربية لمن يعانون من الإعاقة السمعية، في حين تمّ إنتاج مقاطع صوتية مدبلجة لمن يعانون من الإعاقة البصرية. فضلاً عن ذلك، عملت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات على تسهيل عملية الاقتراع بالنسبة إلى الناخبين غير الملمّين بالقراءة والكتابة، عن طريق طباعة ورقة اقتراع تتضمّن صور المترشّحين بالألوان. كما تمّ إعداد ملف بلغة برايل للمصابين بإعاقة بصرية حتى يتسنّى لهم التصويت من دون الحاجة إلى إحضار من يرافقهم لمساعدتهم على الإدلاء بأصواتهم. ولكن، تبيّن للملاحظين في يوم الاقتراع أنّ العديد من المراكز والمكاتب لم تكن متاحةً للأشخاص الذين يعانون من صعوباتٍ في التنقل.

الملاحظات التي سجّلت خلال اليوم الانتخابي

في يوم الاقتراع، أفادت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات أنّ 4325 مركزاً للاقتراع قد فتحت أبوابها أمام الناخبين، وهي تضمّ 13115 مكتباً للاقتراع ويعمل فيها أكثر من 50 ألف موظف. ونظراً للمخاوف الأمنية، تمّ تقصير دوام التصويت في 242 مركزاً تضمّ 331 مكتباً للاقتراع حيث افتتحت الصناديق عند الساعة العاشرة صباحاً وأقفلت في تمام الرابعة من بعد الظهر. وتقع هذه المراكز في القصرين، والكاف، وجندوبة، وسيدي بو زيد، وقفصة. بالإضافة إلى ذلك، تمّ نقل مواقع بعض مراكز الاقتراع في سليانة، والمنستير، وبن عروس، وبنزرت، ونابل، وقفصة، وجندوبة، ومدنين بسبب أعمال بناء أو احتمال وقوع فيضانات.

شهد ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي بيئةً هادئةً ومنظّمةً إجمالاً في مراكز الاقتراع التي قاموا بزيارتها. ورغم أنّهم لم يشاهدوا نشاطات لتنظيم الحملات أو موادّ خاصة بالحملات داخل مكاتب الاقتراع التي جالوا عليها إلاّ أنّهم لاحظوا وجود ملصقات أو يافطات خاصة بالمرشحين على مقربة من مراكز الاقتراع في حالاتٍ عدة. وقد أفادت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات أنّ المخالفات التي تمّ رصدها خلال فترة الصمت الانتخابي وفي يوم الاقتراع، كتوزيع المواد الخاصة بالحملة، كانت محدودة نسبياً ولكن سيتمّ إرسالها إلى النائب العام وتؤخذ في الحسبان قبل الإعلان عن النتائج الأولية.

المشاركة

أفيد أنّ نسبة المشاركة الأولية للناخبين في التصويت قد بلغت 50 بالمئة. وقد سجّلت اختلافات هامة بين المناطق على مستوى مشاركة المواطنين حيث وصلت نسبة المشاركة في تونس وأريانة إلى أكثر من 58 بالمئة في حين لم تتخطّ هذه النسبة 23 بالمئة في باجة.

التحضيرات وإجراءات فتح الصناديق

بشكلٍ عام، فتحت مكاتب الاقتراع أبوابها في الموعد المحدّد، وطبقاً للإجراءات المنصوص عليها. وأفاد الملاحظون أنّ عدداً كافياً من مسؤولي الانتخابات كانوا حاضرين أثناء عملية فتح الصناديق وأنّه قد تمّ تزويدهم إجمالاً بالمواد اللازمة للعملية.

الاقتراع

بدا الموظفون المسؤولون عن عملية الاقتراع ملمّين عموماً، ومدرّبين تدريباً جيداً ومستعدّين للقيام بمهامهم. تمّت المحافظة على سرية التصويت في معظم المكاتب التي زارتها البعثة. وقد أفاد بعض الملاحظين أنهم شاهدوا ناخبين، لا سيما في أوساط كبار السنّ، يواجهون صعوباتٍ في فهم الإجراءات. لم تقع حوادث تذكر في ما يتعلّق بسجلّ الناخبين في المكاتب التي زارتها البعثة، ولو أنّ الملاحظين قد شهدوا أحياناً على قيام موظفي مكاتب الاقتراع بصرف بعض الناخبين لأنّهم قصدوا مكتب الاقتراع الخاطئ، أو كانت بحوزتهم بطاقة هوية غير صحيحة، أو لم يحضروا بطاقة هويتهم أو لعدم وجود اسمهم على قائمة الناخبين في المكتب الذي قصدوه. كما لوحظت عرقلات بسيطة للعملية الانتخابية في بعض مكاتب الاقتراع عمل المسؤولون على معالجتها بفعالية.

كان عناصر القوى الأمنية حاضرين في جميع مراكز الاقتراع التي قام الوفد بزيارتها، وتقيّدوا عموماً بالدور المسند إليهم قانوناً من دون أن يتدخّلوا في العملية الانتخابية. ومرّ يوم الاقتراع من دون حوادث أمنية تذكر.

إجراءات الإقفال واحتساب الأصوات

أقفلت مكاتب الاقتراع أبوابها عند الساعة السادسة مساءً، وقد سمح للناخبين الذين وصلوا بحلول ذلك الوقت بالإدلاء بأصواتهم. جرى تقييم عملية إقفال الصناديق واحتساب الأصوات بإيجابية، ولو أنّه قد سجّلت بعض الحالات التي لم يبد فيها لدى المسؤولين فهم واضح للإجراءات. في المكاتب التي زارتها البعثة، تمّ تدوين عدد الأصوات في المحاضر الرسمية، ووقع عليها المسؤولون عن المكاتب ومندوبو المترشّحين؛ وقد عُلّقت نسخة عن المحضر الرسمي بشكلٍ علني عند مدخل المكتب وأرسلت نسخة ثانية بشكلٍ آمن إلى مركز جدولة الأصوات. أفادت جميع الفرق أنّه قد تمّ السماح لها بالملاحظة من دون قيود وأفادت عن اتسام عملية الاحتسام بمستوى عالٍ من الشفافية.

الملاحظون ومندوبو الأحزاب السياسية

شهدت معظم مكاتب الاقتراع حضوراً للملاحظين الدوليين والمدنيين المعتمدين كما حضر العديد من مندوبي المترشّحين أيضاً. ولكن، في بعض الحالات، منع ملاحظو بعثة المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي من الدخول إلى مكاتب الاقتراع بسبب الاكتظاظ، أو أفادوا أنّ عدد الملاحظين أو مندوبي المرشّحين الذين سمح لهم بالدخول إلى مكتب الاقتراع قد توقف على عدد المقاعد المتوفّرة، الأمر الذي حدّ من شفافية العملية ككلّ.

التوصيات

انطلاقاً من روح التعاون الدولي، تحثّ البعثة السلطات المختصة على التصدّي للتحديات المباشرة والطويلة الأجل التي تقف في وجه تنظيم انتخابات تتسم بالشمولية والمصداقية.

التوصيات على المدى القصير

- على الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات توفير المعلومات المنهجية، والشاملة، والآنية بشأن أيّ مخالفات تتمّ ملاحظاتها، وأيّ شكاوى ترفع وأيّ عقوباتٍ تفرض.
- على الحكومة، والمحاكم، والسلطات الانتخابية ضمان المشاركة المتساوية لجميع المتنافسين السياسيين الذين استوفوا الشروط اللازمة للترشّح.
- على المترشّحين اللجوء إلى سبل الانتصاف القانونية المتاحة من أجل معالجة المشكلات التي يواجهونها، وتوثيق المخالفات وإثباتها على نحوٍ ملائم.
- على الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني العمل على تحسين حملات تثقيف الناخبين من أجل التشجيع على زيادة نسبة مشاركة الناخبين في عملية الاقتراع، في الانتخابات البرلمانية وفي الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية.
- على الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات إجراء اجتماعات دورية مع الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والمترشّحين من أجل تعزيز ثقة العامة في العملية الانتخابية.
- على الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات اتخاذ خطوات فورية لشغل المناصب الشاغرة ضمن هيكليتها وزيادة قدرة مجلس المفوّضين التابع لها من أجل إدارة العملية الانتخابية بصورة ملائمة.
- بعد أن يتمّ افتتاح البرلمان الجديد، ينبغي لأعضاء مجلس نوّاب الشعب بذل الجهود اللازمة لإعادة إحداث المحكمة الدستورية كما هو منصوص عليه في الدستور.
- على الهيئة العليا المستقلّة للاتصال السمعي والبصري والهيئة العليا المستقلّة للانتخابات نشر معلومات مفصّلة بشأن جهودهما في رصد أنشطة وسائط الإعلام، بما في ذلك أيّ مخالفات تمّ الكشف عنها، ونطاق هذه المخالفات وطبيعتها والعقوبات المفروضة عليها.

التوصيات على المدى الطويل

- يجب مراجعة الإطار القانوني مراجعةً شاملةً وتعديله حسب الاقتضاء لتضمينه مراجعة للأنظمة الإعلامية، وقوانين تمويل الحملات، والقيود على الحملات ومدتها، والأهلية للترشح والعدد الكبير من الناخبين المهمّشين، بمن فيهم السجناء والمحتجزون، والناخبون المجبرون على ملازمة منازلهم أو المستشفيات، فضلاً عن المسؤولين عن مكاتب الاقتراع المنتشرين خارج المنطقة المسجّلين فيها.
- على المجتمع الدولي مواصلة جهوده لكي يضمن نجاح عملية التحوّل الديمقراطي في تونس في خضمّ الجوّ العام من انعدام الأمن على المستويين السياسي والاقتصادي. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق اعتماد مجموعة من الأدوات الثنائية والمتعدّدة الأطراف بما فيها الدعم الاقتصادي، والمساعدة التقنية، وآليات الحكم الرشيد.

عن البعثة

وصل الوفد المؤلّف من 40 عضواً إلى تونس في 11 سبتمبر وعقد اجتماعاتٍ مع ممثّلي المترشّحين، والمسؤولين عن الانتخابات، وممثلين من منظمات غير حكومية، ووسائل إعلامية، ومن المجتمع الدبلوماسي. في 14 سبتمبر، توزّع الملاحظون ضمن عشرين فريقاً وانتشروا في المحافظات التونسية الثلاث والعشرين.

وفي يوم الاقتراع، زار الوفد المشترك مكاتب الاقتراع المتواجدة في جميع أرجاء البلاد حيث قاموا بملاحظة عمليات التصويت واحتساب الأصوات. وقد أبلغوا عن ملاحظاتهم بشكلٍ دوري حيال تطوّرات اليوم الانتخابي قبل أن يعودوا أدراجهم إلى تونس ليتشاركوا النتائج التي توصّلوا إليها.

يستند هذا الوفد إلى نتائج بعثة التقييم السابقة للانتخابات التي أصدرت بياناً بالنتائج والتوصيات في أوت/أغسطس 2019، وإلى عمل فريق ضمّ 15 محلّلاً وملاحظاً على المدى الطويل سوف يواصلون ملاحظة التطوّرات خلال الجولة الثانية من الانتخابات.

قام الوفد بأنشطته وفقاً لمقتضيات القانون التونسي ولإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات الذي وقّعت عليه 55 منظمة دولية غير حكومية وحكومية دولية من حول العالم.

تودّ البعثة أن تعرب عن تقديرها للوكالة الأميركية للتنمية الدولية لتمويلها هذه البعثة ودعمها برامج تعزيز الديمقراطية التي يطبّقها المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني في تونس.

وقد عقد الوفد مشاورات مع وفود دولية أخرى بما فيها مركز كارتر، وبعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات كما التقى بعدد من المنظمات التونسية المدنية غير المنحازة التي تسهر بدورها على ملاحظة الانتخابات.

كما يعرب الوفد عن امتنانه للتعاون الذي تلقّاه من الناخبين، والموظفين المسؤولين عن الانتخابات، والمترشّحين، وقادة الأحزاب السياسية، وملاحظي الانتخابات المحلّيين، وغيرهم من الناشطين المدنيين.

نبذة عن المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني

المعهد الجمهوري الدولي منظمة غير ربحية مكرّسة للارتقاء بالديمقراطية من حول العالم. يدعم المعهد الجمهوري الدولي العمليات الانتخابية الحرة والنزيهة في مختلف أنحاء العالم منذ العام 1984. وللمعهد خبرة طويلة في ملاحظة الانتخابات، إذ قاد أكثر من 207 بعثات لملاحظة الانتخابات في 57 بلداً بما فيها تونس، حيث تولّى كل من المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني ملاحظة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي عام 2011 والانتخابات الرئاسية والتشريعية عام 2014.

يمتلك المعهد الديمقراطي الوطني خبرةً تفوق الخمسة وعشرين عاماً في مجال الملاحظة الدولية للانتخابات. وهو يدعم جهود النزاهة الانتخابية التي تبذلها الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية (المحلية) غير المنحازة لملاحظة الانتخابات، والتي ضمّت أعداداً كبيرةً من النساء والشباب في أكثر من 90 بلداً وإقليماً. يقوم المعهد الديمقراطي الوطني بدعم المنظمات التونسية لملاحظة العمليات الانتخابية منذ العام 2011.

المعهد الجمهوري الدولي منظمة مسجّلة في تونس وتعمل على دعم عملية التحوّل الديمقراطي في البلاد منذ العام 2011. يعمل المعهد الجمهوري الدولي على مساندة الأحزاب السياسية من أجل إعداد برامج مبنية على القضايا التي تستجيب لاهتمامات المواطنين، كما يعمل مع المجتمع المدني من أجل تثقيف الناخبين بشأن الانتخابات ومسؤولياتهم المدنية، ويجري أبحاثاً للرأي العام من أجل إعلام المسؤولين المنتخبين بالأولويات التي تهمّ المواطنين. من هنا، فقد تابع المكتب عن كثب التطوّرات الانتخابية والسياسية في تونس وعمل على

توطيد العلاقات مع أصحاب الشأن المعنيين بالانتخابات.
يعمل المعهد الديمقراطي الوطني من جهته مع المنظمات التونسية على استقطاب، وتدريب، ونشر عشرات الآلاف من المواطنين لملاحظة الانتخابات؛ وجمع استنتاجاتهم وتحليلها؛ ونقل النتائج التي توصّلوا إليها. كما عمل المعهد الديمقراطي الوطني مع أعضاء في البرلمان وموظفين في مجلس النواب الشعب منذ بداياته عام 2014 من أجل توفير المساعدة التقنية المستجيبة والمصمّمة حسب الاحتياجات بغية دعم أعضاء البرلمان والموظفين البرلمانيين على التقدّم بالنقاشات الخاصة بالسياسات والتشاريع المبنية على إشراك الناخبين. أما الهدف الذي يسعى إليه المعهد الديمقراطي الوطني على المدى الطويل في تونس فيتمثل في تعزيز نظام تنافسي بين عدة أحزاب، يمنح فيه المواطنون القدرة على الاختيار الواعي بين أحزاب سياسية مختلفة تقدّم مقترحات لسياسات متباينة.

للاتصال

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع:

المعهد الجمهوري الدولي: باتريسيا كرم، pkaram@iri.org.
المعهد الديمقراطي الوطني: ليس كامبل، les@ndi.org.